World Meteorological Organization
Organisation météorologique mondiale

Secrétariat
7 bis, avenue de la Paix – Case postale 2300 – CH 1211 Genève 2 – Suisse
Tél.: +41 (0) 22 730 81 11 – Fax: +41 (0) 22 730 81 81
wmo@wmo.int – www.wmo.int

WEATHER - CLIMATE - WATER

الرسالة رقم: SG/CER/UNGA جنيف، 27 شباط/ فبراير 2012

عدد المرفقات: 1

الموضوع: تقرير الدورة العادية السادسة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة

الإجراء المطلوب: الإحاطة علماً بالتقرير وبالقرارات ذات الصلة بالمنظمة (WMO) وبالمرافق الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا (NMHSs)، واتخاذ إجراءات المتابعة حسب الاقتضاء

تحية طيبة وبعد،

أود أن أوجه انتباهكم إلى الدورة العادية السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وإلى القرارات ذات الصلة بالمنظمة (WMO) وبالمرافق الوطنية (NMHSs).

وإنني على ثقة من أنكم ستجدون هذه المعلومات مفيدة، ويمكنني أن أؤكد لكم أن أمانة المنظمة (WMO) ستتخذ الإجراءات الملائمة لتنفيذ هذه القرارات ومتابعتها في إطار برامج المنظمة (WMO) وإسهاماتها الأخرى في إطار منظومة الأمم المتحدة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

(م. جارو)
الأمين العام

إلى: الممثلين الدائمين لأعضاء المنظمة (أو مديري مرافق الأرصاد الجوية أو الأرصاد الجوية الهيدرولوجية التابعة لأعضاء المنظمة) (PR-6618)

صورة إلى: المستشارين الهيدرولوجيين للممثلين الدائمين)
رؤساء اللجان الفنية) للعلم

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
==========

SG/CER/UNGA, ANNEX

تحليل الدورة العادية السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة

ناقشت الدورة العادية السادسة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة (نيويورك، 13 أيلول/ سبتمبر – 23 كانون الأول/ ديسمبر 2011) مسائل تشمل التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، واتخذت 251 قراراً بشأنها. ومن بين هذه القرارات 26 قراراً تهم وتتصل بالمرافق الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا (NMHSs) والمنظمة (WMO). ويرد في المرفق ملخص موجز لهذه القرارات التي تتصل مباشرة بأنشطة المرافق الوطنية (NMHSs) وولاية المنظمة (WMO). ويمكن الوصول إلى النصوص الكاملة لهذه القرارات على الموقع التالي: http://www.un.org/ga/66/resolutions.shtml.

افتتحت الجمعية العامة دورتها السادسة والستين بجدول أعمال مثقل يشمل عدداً كبيراً من القضايا الدولية الأكثر أهمية خلال العام، من قبيل الاحتجاجات على الحكومات التي شهدتها بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط، والحقيقة الموحشة لتغير المناخ التي تتكشف في جنوب شرق آسيا والقرن الأفريقي، والمحركات الاقتصادية الرئيسية في العالم التي لاتزال تعاني الكساد.

وإذ اجتمع الأعضاء في منعطف خطير من تاريخ الأمم، قال رئيس الجمعية السيد ناصر عبد العزيز النصر من قطر في افتتاح الجلسة الجوهرية للجمعية العامة "ها هي الفرصة سانحة أمامنا لكي نحدد المكان الذي ننشده لأنفسنا في هذه اللحظة الفارقة لكي نثبت أننا نستطيع أن نعمل معاً من أجل تحقيق نتائج"، مشيراً إلى مجالات التركيز الرئيسية التي يريد أن تكون مناط تركيز الدورة، ألا وهي: التسوية السلمية للنزاعات؛ إصلاح الأمم المتحدة وإحياؤها؛ تحسين الوقاية من الكوارث والتصدي لها؛ التنمية المستدامة والرخاء العالمي.

وردد الأمين العام بان كي مون أصداء ما ورد في الخطاب الافتتاحي لرئيس الجمعية فقال "علينا أن نربط بين تغير المناخ وندرة المياه والعجز في الطاقة والصحة العالمية والأمن الغذائي وتمكين المرأة". وأكد أن لا مناص من نجاح مؤتمر الأمم المتحدة المقبل بشأن التنمية المستدامة – والمعرف باسم "Rio+20"، وأضاف قائلاً "لا يمكننا أن نستنفد الوسائل المتاحة لنا والتي ستقودنا إلى المستقبل" ونادى بالتوصل إلى اتفاق مبكر وملزم بشأن المناخ مع تحديد أهداف وطنية وعالمية أكثر طموحاً بشأن الحد من الانبعاثات.

وعقدت الجمعية عدداً من اللقاءات الرفيعة المستوى في الأيام التي سبقت مناقشتها العامة السنوية. وإلى جانب الأمراض غير المعدية، اجتذبت قضية رئيسية أخرى الأضواء، هي كارثة التصحر، وما يرتبط بها من تدهور الأراضي والجفاف.

وعقدت الجمعية العامة في 20 أيلول/ سبتمبر 2011 اجتماعاً رفيع المستوى ليوم واحد بشأن التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وشارك رؤساء الدول والحكومات، فضلاً عن رؤساء الوفود، في حلقتي نقاش تفاعليتين ترميان إلى اتخاذ إجراءات حافزة لعكس اتجاه التصحر.

وأشار زعماء العالم إلى أن مشكلة التصحر المتفاقمة يمكن، شأنها في ذلك شأن الأمراض المزمنة، أن تبدد المكاسب التي حققناها بمشقة والمتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية. فالتصحر، الذي يهدد حياة ما يقدر بمليار شخص في أكثر من 100 بلد، يتجلى في أبشع صوره في زيادة المجاعة في القرن الأفريقي بسبب عوامل مختلفة منها سوء إدارة الأراضي وتغير المناخ والنزاعات.

غير أن الأمين العام قد أشار في كلمته إلى أن "الجفاف لا يتحول بالضرورة إلى مجاعة". وحث المشاركين على العمل من أجل الإدارة المستدامة للمناطق القاحلة وشبه القاحلة، فقال إن تلك المناطق لا تمثل بتاتاً "قضية خاسرة"

فهي تشمل أكثر من ثلث المخزون العالمي من الكربون وتنطوي على قدرة هائلة لتنمية الوقود البيولوجي وتطوير كل من الموارد الشمسية وموارد الرياح. وأكد قائلاً إنه يجدر بالحكومات والقطاع الخاص أن تستثمر في هذه المناطق دون تأخير.

وعُقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأمان النووي الذي دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة في 22 أيلول/ سبتمبر، واعتمد هذا الاجتماع على الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي لتعزيز الأمان النووي والإطار الدولي للاستعداد والتأهب للطوارئ في أعقاب حادث محطة القوى النووية في فوكوشيما داي إتشي في اليابان. وأوضح النقاش إصرار المجتمع الدولي على تعزيز الأمان النووي.

وكان أحد المعالم البارزة الرئيسية في الدورة الاجتماعات التي عقدتها الجمعية على مستوى القمة لأول مرة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها. وأعلنت الحكومات أن استشراء الأمراض المزمنة الفتاكة تحدٍ اجتماعي اقتصادي وإنمائي ذو "أبعاد وبائية"، فتعهدت بالعمل مع الأمم المتحدة لإعداد قبل نهاية 2012 أهداف لمكافحة أمراض القلب والسرطان والسكري وأمراض الرئة، وإعداد سياسات طوعية من شأنها أن تحد من التدخين ومن الكميات الكبيرة من الملح والسكر والدهون في الأغذية والتي تؤدي إلى الإصابة بهذه الأمراض. وانضم زعماء العالم إلى وزراء الصحة والتنمية في توافق الآراء بشأن اعتماد إعلان سياسي واسع النطاق.

وعقدت الجمعية اجتماعها الرابع الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، والذي نوهت فيه الوفود بالأهمية الخاصة لتنشيط الشراكات الدولية من أجل التنمية، إذ إن الدول قد بدأت في النظر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية للفترة ما بعد 2015. ولئن كانت هذه الأفكار ستُناقش بالتفصيل في مؤتمر Rio+20، فإن عدداً كبيراً من المتحدثين قد أكد ضرورة عدم اتخاذ الأزمة المالية العالمية، على المدى القصير، كذريعة للتملص من الالتزام الهزيل لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية. كما نوه المتحدثون بضرورة بحث آليات جديدة وابتكارية لتمويل خطة التنمية العالمية الهامة.

وعقدت الجمعية اجتماعاً ثالثاً رفيع المستوى لإحياء الذكرى العاشرة لاعتماد إعلان وخطة عمل ديربان لعام 2001، اللذين استهدفا العنصرية والتعصب في مختلف أنحاء العالم. وأنجزت الجمعية الاجتماع وتوصلت إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد إعلان سياسي بعنوان "متحدون لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب".

وخلال المناقشة العامة للجمعية العامة، نظرت الجمعية في عدة مسائل وقضايا طويلة الأمد، بما في ذلك الاستخدامات غير الملائمة للوساطة والتدخل العسكري، وضرورة مساعدة أقل البلدان نمواً التي تظل في المؤخرة لتلبية احتياجاتها الأساسية تماماً. وبالنظر إلى وجود زهاء 64 مليون شخص يعيشون في ربقة فقر مدقع، وزيادة الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة أكثر من أي وقت مضى، شدد عدد كبير من كبار المسؤولين الحكوميين على أن التنمية العالمية مسألة حاسمة، فمن الضروري تماماً مساعدة أقل البلدان نمواً، إما عن طريق فتح الأسواق، وإما وقف العمل بالاتفاقات التجارية الممتدة، وإما مضاعفة المساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. وكما درجت العادة، أشار الأعضاء إلى أن التحقيق الصريح للأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015 أمر حيوي.

وقال رئيس الجمعية السيد النصر إن موضوع الدورة "دور الوساطة في تسوية النزاعات" يؤكد أن الدبلوماسية ذات المنحى التوافقي ترد في طليعة أسباب تأسيس هذه الهيئة الدولية، وأضاف قائلاً إنه يأمل في حشد قدرة متعددة الأطراف حقيقية حول هذا الموضوع.

وبدأت الجمعية في أعمالها الموضوعية فبحثت مجموعة واسعة من القضايا، تتراوح بين إمكانات نماذج الأعمال التعاونية لتقديم مساعدات إنسانية، وفعالية أداء هيئات الأمم المتحدة. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر شهدت المناقشة العامة بشأن إصلاح مجلس الأمن مندوبين ينادون مرة أخرى باتخاذ إجراء عاجل لتحديث هذه الهيئة التي تضم 15 بلداً، الأمر الذي "عفا عليه الزمن" نظراً إلى الواقع الجغرافي السياسي الحالي.

واستُلهمت مناقشات كثيرة دارت خلال الدورة – منها مناقشة دامت يومين عن الشرق الأوسط وقضية فلسطين - من الربيع العربي. فأكد المندوبون في عدة بيانات أدلوا بها أن الانتفاضات الشعبية تتطلب مزيداً من الديمقراطية وتمتع الجميع بها.

وناقشت اللجنة الثانية (الاقتصادية والمالية) للجمعية العامة إحدى الركائز البيئية للتنمية المستدامة ومواضيع أخرى ذات صلة بولاية المنظمة (WMO).

وكانت مسألة شدة تأثر العالم النامي بالأزمات العالمية المتعددة، والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة – "Rio+20" – في حزيران/ يونيو 2011، من الشواغل البارزة للجنة الثانية خلال الدورة السادسة والستين.

وشدد المندوبون على أهمية الإجراءات متعددة الأطراف فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، بينما تباينت آراء المتحدثين بشأن مسائل "الاقتصاد الأخضر" في خضم المخاوف السائدة من الصدع الجديد بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

وأكد عدد من المندوبين ضرورة التصدي على نطاق العالم للمجاعة في القرن الأفريقي، وأشاروا أيضاً إلى إخفاق المجتمع الدولي في اتخاذ إجراء حاسم بشأن تغير المناخ.

وردد عدد من المندوبين أصداء فكرة أهمية تعدد الأطراف، لاسيما يتعلق بالتصدي للمجموعة الكبيرة من الأزمات العالمية الراهنة، ولكن أيضاً للمضي قدماً في تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل، بما في ذلك اتباع نهج متعدد الأطراف إزاء تغير المناخ.

وأشار عدة متحدثين إلى أن البلدان النامية قد كافحت لإدارة شؤونها في ظل الاقتصاد العالمي المضطرب، ولذا فقد زاد القلق من أن تظل البلدان متوسطة الدخل والبلدان النامية في المؤخرة ما لم تتجه البلدان إلى الاقتصاد الأخضر. وأعرب عدد من المندوبين عن قلقهم إزاء هذا الصدع المحتمل، فحذروا من أن يصبح هذا الاقتصاد الأخضر عائقاً آخر بين البلدان المتقدمة وأقل البلدان نمواً.

ومن بين مشاريع القرارات والمقررات التي أوصت اللجنة بأن تعتمدها الجمعية العامة، ثمة مشروعان يوضحان بندين جديدين على جدول أعمال اللجنة بعنوان "نحو إقامة شراكات عالمية" و"تمكين الناس ونموذج التنمية المتمركز حول السلام".

وترد القضايا المتوقع أن تحتل مكاناً بارزاً في أجندة المؤتمر Rio+20 في نصوص تتصل بجوانب مختلفة للتنمية المستدامة منها التنوع الأحيائي والتصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وكرست مشاريع قرارات أخرى خطوات محددة لتناول مسألة تغير المناخ ولدعم التنمية المستدامة للمناطق الجبلية والشعاب المرجانية. كما أوضحت أعمال اللجنة شواغل العالم النامي، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية النامية والجزر الصغيرة والدول النامية متوسطة الدخل.

وأفضت المناقشة التي دارت بشأن المناخ الاقتصادي العالمي السلبي وآثاره البارزة على البلدان النامية إلى صياغة مشاريع قرارات بشأن قضايا القضاء على الفقر وضرورة وفاء المانحين بالتزاماتهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وإصلاح النظم المالية والتجارية الدولية، والتصدي لتقلبية الأسعار في أسواق السلع الأساسية، والعلاقة بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية فيما يتعلق بالديون.

وكان موضوع دور الزراعة في التنمية محل مشروعي قرارين، شدد أحدهما على العلاقة بين الزراعة والأمن الغذائي، ونادى الدول للتصدي لجذور مسألة تقلبية أسعار المواد الغذائية، بينما حث على تحسين أساليب عمل

الأسواق وزيادة الإنتاج الزراعي. وشدد مشروع القرار الآخر على أهمية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية ودمج التنمية الزراعية المستدامة في السياسات والإستراتيجيات الإنمائية الوطنية. واحتلت الزراعة مكاناً بارزاً أيضاً في مشاريع القرارات التي تناولت تطوير الموارد البشرية ودور المرأة في القضاء على الفقر.

وأكدت الجمعية العامة مجدداً أهمية التعاون الدولي في دعم الجهود التي تبذلها الدول المتضررة للتعامل مع الكوارث الطبيعية في جميع مراحلها، لاسيما في مرحلة الاستعداد، فأخذت علماً بالتقدم المحرز في إنشاء الإطار العالمي للخدمات المناخية لإعداد وتقديم معلومات وتنبؤات على أساس علمي لإدارة المخاطر والتكيف مع تقلبية المناخ وتغيره وأعربت عن تطلعها لتنفيذه.

وفي إطار متابعة قرارات ومقررات الجمعية العامة للأمم المتحدة، أود أن أدعوكم إلى أن تأخذوا هذه القرارات في الاعتبار، بما في ذلك القرارات المتعلقة بتغير المناخ والكوارث الطبيعية، عند إعداد أنشطة منظمتكم وذلك لفائدة الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية والتعاون الدولي، لاسيما في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، وبما يتماشى مع عمليات مؤتمر Rio+20.

وبالنظر إلى أن الدول الأعضاء قد اتفقت في ديربان على العمل نحو إعداد معاهدة عالمية جديدة بشأن تغير المناخ بسبب التحديات المواجهة في التعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بعد عام 2015، وفي الفترة المؤدية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في Rio في حزيران/ يونيو القادم، فإن قضايا تغير المناخ والكوارث الطبيعية والمسائل المتصلة بالمياه تعتبر ذات أولوية عليا في جدول أعمال الميثاق الرئيسية للأمم المتحدة، وستتابع أمانة المنظمة (WMO)، بما في ذلك مكتب الاتصال التابع للمنظمة (WMO) في نيويورك، الإجراءات ذات الصلة وستقدم ما قد يلزم من معلومات أخرى بشأن أنشطة المنظمة (WMO) والدعم الذي تحتاجه الوفود الوطنية المشاركة في الاجتماعات ذات الصلة المقبلة للأمم المتحدة.

ملخص مضمون القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والستين بشأن المسائل العلمية والتكنولوجية المتصلة مباشرة بأنشطة المرافق الوطنية (NMHSs) وولاية المنظمة (WMO) باعتبارها مؤسسات تتناول مسائل الطقس والمناخ والماء

1	A/66/2	الإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها
2	A/66/5	بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي
3	A/66/24	التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي
4	A/66/70	آثار الإشعاع الذري
5	A/66/71	التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية
6	A/66/104	قانون تطبيقات المياه الجوفية العابرة للحدود
7	A/66/184	تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
8	A/66/194	حماية الشعاب المرجانية من أجل سبل العيش والتنمية المستدامة
9	A/66/199	الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث
10	A/66/200	حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة
11	A/66/201	تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/ أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا
12	A/66/202	اتفاقية التنوع البيولوجي
13	A/66/203	تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته السادسة والعشرين
14	A/66/204	الانسجام مع الطبيعة
15	A/66/205	التنمية المستدامة للجبال
16	A/66/206	تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة
17	A/66/227	التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية
18	A/66/231	المحيطات وقانون البحار

A/66/2 - الإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة،

تدعو منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع الدول الأعضاء عن طريق مجلس إدارة تلك المنظمة، وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وسائر المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، حسب ما هو ملائم، وبالبناء على الأعمال الجارية بالفعل، إلى أن تُعِد، قبل نهاية عام 2012، توصيات لمجموعة من الأهداف العالمية من أجل الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها؛

A/66/5 - بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي

إن الجمعية العامة،

ترحب بالتعاون القائم بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها واللجنة الأوليمبية الدولية، وكذا اللجنة الدولية للألعاب الأوليمبية للمعوقين حسب الاقتضاء، في السعي إلى استغلال الرياضة للإسهام على نحو جاد ومستدام في التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية وفي تحقيقها، وتشجع كلا من الحركة الأوليمبية والحركة

الأوليمبية للمعوقين على العمل مع المنظمات الرياضية الوطنية والدولية بشكل وثيق لاستغلال الرياضة للإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

A/66/24 - التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي

إن الجمعية العامة،

تهيب بالدول الأعضاء أن تواصل تشجيع النظر، على الصعد المتعددة الأطراف، في الأخطار القائمة والمحتملة في ميدان أمن المعلومات وفيما يمكن وضعه من إستراتيجيات للتصدي للأخطار التي تنشأ في هذا الميدان، بما يتماشى وضرورة المحافظة على التدفق الحر للمعلومات.

A/66/70 - آثار الإشعاع الذري

إن الجمعية العامة،

إذ تقر بالقلق الذي أثارته حادثة محطة الطاقة النووية في فوكوشيما دايتشي في أعقاب الزلزال وأمواج تسونامي اللذين وقعا في اليابان في آذار/ مارس 2011 إزاء آثار الإشعاع التي تترتب على وقوع الحوادث،

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بالأمان والأمن النوويين الذي عقد في نيويورك في 22 أيلول/ سبتمبر 2011،

تعيد تأكيد استصواب مواصلة اللجنة العلمية أعمالها، وإذ ترحب بما تبديه الدول الأعضاء في اللجنة العلمية من التزام متزايد.

A/66/71 - التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

إن الجمعية العامة،

وإذ هي مقتنعة اقتناعا راسخا بأن استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها في مجالات من قبيل الرعاية الصحية من بعد والتعليم من بعد وإدارة الكوارث وحماية البيئة والتطبيقات الأخرى المتعلقة برصد الأرض يساهم في تحقيق أهداف المؤتمرات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة للتصدي لمختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبخاصة القضاء على الفقر،

تشدد على ضرورة زيادة فوائد تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها والمساهمة في زيادة الأنشطة الفضائية المؤاتية للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة على نحو منظم في جميع البلدان، بما في ذلك التخفيف من آثار الكوارث، ولاسيما في البلدان النامية؛

تدعو الفريق المعني برصد الأرض إلى المساهمة في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن طريق التصدي للمسائل المتعلقة باستخدام البيانات الجغرافية المكانية المستمدة من الفضاء لأغراض التنمية المستدامة؛

تعتمد الإعلان المتعلق بالذكرى السنوية الخمسين للرحلة البشرية إلى الفضاء والذكرى السنوية الخمسين لإنشاء لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية الوارد في مرفق هذا القرار.

A/66/104 - قانون تطبيقات المياه الجوفية العابرة للحدود

إن الجمعية العامة،

تشجع البرنامج الهيدرولوجي الدولي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الذي تم التنويه بما قدمه من إسهامات في القرار 124/63 على أن يوفر المزيد من المساعدة العلمية والتقنية للدول المعنية.

A/66/184 - تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

وإذ تقر بأن الإنترنت عنصر أساسي في بنية مجتمع المعلومات ومرفق عالمي في متناول الجميع،

تشجع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة على الإسهام، كل في نطاق ولايته وخطته الإستراتيجية، في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشدد على ضرورة توفير الموارد اللازمة في هذا الصدد.

A/66/194 - حماية الشعاب المرجانية من أجل سبل العيش والتنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

تحث الدول، في إطار ولاياتها الوطنية، والمنظمات الدولية المختصة، في إطار المهام المنوطة بكل منها، على أن تقوم، في ضوء ما يتوجب إنجازه من عمل، باتخاذ الخطوات العملية على المستويات كافة لحماية الشعاب المرجانية وما يتصل بها من نظم إيكولوجية من أجل سبل العيش والتنمية، بما في ذلك اتخاذ إجراءات فورية متضافرة على كل من الصعد العالمي والإقليمي والمحلي لمواجهة تحديات تغير المناخ، بسبل تشمل تدابير التخفيف من حدته والتكيف معه، ومعالجة ما ينجم عنه وعن تحمض المحيطات من آثار سلبية تضر بالشعاب المرجانية وما يتصل بها من نظم إيكولوجية.

A/66/199 - الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

إن الجمعية العامة،

تدرك أن المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث قد أقر، في دورته الثالثة، بأنه يمثل المنتدى الرئيسي على الصعيد العالمي لتوجيه السياسات وتنسيقها وتنمية الشراكات في مجال الحد من أخطار الكوارث؛

ترحب بالعرض الذي قدمته حكومة اليابان لاستضافة المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من الكوارث في عام 2015؛

A/66/200 - حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

إن الجمعية العامة،

وإذ تعيد تأكيد التزامها بالهدف النهائي للاتفاقية وهو تثبيت تركزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل الإنسان بشكل خطير في نظام المناخ، وإذ تعيد أيضاً تأكيد ضرورة بلوغ ذلك المستوى في إطار زمني يسمح للنظم الإيكولوجية بالتكيف بشكل طبيعي مع تغير المناخ ويضمن عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر ويمكن التنمية الاقتصادية من المضي على نحو مستدام،

تشدد على أهمية أن يتم بالمفاوضات الجارية في إطار الاتفاقية وبروتوكول كيوتو التوصل إلى نتائج متفق عليها تتسم بالشمول والتوازن؛

A/66/201 - تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/ أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

إن الجمعية العامة،

وإذ تحيط علماً بالاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن موضوع "التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر"، الذي أكد على أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر هي بمثابة أداة تحقق أموراً منها الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، وأنها تشجع استدامة استعمال الأراضي في الأراضي الجافة، وتعزز العملية العلمية كي يتسنى فهم قضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف على نحو أفضل، وإذ تعترف بالعمل الشامل الذي قام به مركز تنسيق وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في تنظيم ذلك الاجتماع الرفيع المستوى،

تشير إلى الحاجة المستمرة إلى تعزيز الأساس العلمي للاتفاقية، وإلى القرار الذي اتخذه مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في دورته العاشرة القاضي بإنشاء فريق عامل مختص، يراعى فيه التوازن الجغرافي، لزيادة مناقشة الخيارات المتاحة لإسداء مشورة علمية تركز على قضايا التصحر/ تدهور الأراضي والجفاف، مع مراعاة النهج الإقليمي للاتفاقية؛

تشير أيضاً إلى الجهود المبذولة لتحديد وتنفيذ أساليب علمية سليمة لرصد التصحر وتقييمه؛

A/66/202 - اتفاقية التنوع البيولوجي

إن الجمعية العامة،

تشدد على أهمية مواصلة النظر بصورة موضوعية في مسألة التنوع البيولوجي؛

تلاحظ مع التقدير عرض حكومة الهند لاستضافة الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، المزمع عقده خلال الفترة من 8 إلى 19 تشرين الأول/ أكتوبر 2012، والاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف الذي سيلتئم بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كارتاخينا، ويعقد خلال الفترة من 1 إلى 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2012؛

A/66/203 - تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته السادسة والعشرين

إن الجمعية العامة،

تكرر تأكيد أنه لا يزال ثمة حاجة لأن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار تشاور وثيق مع الدول الأعضاء، بإجراء تقييمات بيئية عالمية مستوفاة وشاملة وموثوق بها علمياً ووثيقة الصلة بالسياسات، من أجل دعم عمليات صنع القرار على جميع الصعد، وتلاحظ، في هذا الصدد، أنه يجري حالياً إعداد التقرير الخامس في إطار مجموعة توقعات البيئة العالمية وموجزه المتعلق بمقرري السياسات، وتؤكد الحاجة إلى تعزيز صلة مجموعة التوقعات بالسياسات العامة بوسائل، منها تحديد خيارات السياسات العامة للإسراع بخطى تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً، وتوفير المعلومات اللازمة للعمليات والاجتماعات العالمية والإقليمية التي سيناقش خلالها التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

تحيط علما بمقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة 1/26 المؤرخ 24 شباط/ فبراير 2011 بشأن الإدارة البيئية الدولية، ونتائج اجتماعي نيروبي وهلسنكي؛

A/66/204 - الانسجام مع الطبيعة

إن الجمعية العامة،

وإذ تعرب عن قلقها البالغ إزاء التدهور البيئي وما تخلفه الأنشطة البشرية من تأثير سلبي في الطبيعة، وتسلم بالحاجة إلى تعزيز المعارف العلمية المتعلقة بآثار الأنشطة البشرية في النظم الإيكولوجية،

تشجع جميع البلدان وهيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة على تطوير وتحسين نوعية وكمية البيانات الإحصائية الأساسية المتعلقة بالركائز الثلاث للتنمية المستدامة وتدعو المجتمع الدولي وهيئات منظومة الأمم المتحدة المعنية إلى مساعدة الجهود التي تبذلها البلدان النامية عن طريق تزويدها بالدعم في مجال بناء القدرات والدعم التقني؛

A/66/205 - التنمية المستدامة للجبال

إن الجمعية العامة،

تسلم بأن الجبال توفر مؤشرات حساسة عن تغيرات المناخ من خلال ظواهر معينة، مثل تغير التنوع البيولوجي وانحسار الجليديات الجبلية وتغيرات الصرف المطري الموسمي التي تؤثر في المصادر الرئيسية للمياه العذبة في العالم، وتؤكد ضرورة اتخاذ إجراءات للتقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية لهذه الظواهر وتعزيز تدابير التكيف؛

تشجع الحكومات والمجتمع الدولي وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين على وضع أو تحسين إستراتيجيات لإدارة أخطار الكوارث ومواجهة الآثار الضارة المتزايدة للكوارث في المناطق الجبلية، من قبيل الفيضانات المفاجئة، بما فيها الفيضانات المتفجرة للبحيرات الجليدية، والانهيالات الأرضية وتدفق الحطام والزلازل؛

تشجع الدول الأعضاء على القيام، على الصعيد المحلي الوطني والإقليمي، حسب الاقتضاء، بجمع بيانات مصنفة عن المناطق الجبلية عن طريق المتابعة الدورية لما يحرز من تقدم ويحصل من تغييرات، استناداً إلى المعايير ذات الصلة، من أجل تشجيع البرامج والمشاريع البحثية المتعددة التخصصات وتحسين عمليات صنع القرار والتخطيط.

A/66/206 - تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

إن الجمعية العامة،

تدعو الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية الأخرى إلى استغلال الفرصة التي تتيحها السنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع لزيادة الوعي العالمي بأهمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتكنولوجيات المنخفضة الانبعاثات وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وزيادة الاعتماد على التكنولوجيات المتطورة للطاقة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأكثر نظافة واستخدام موارد الطاقة التقليدية بطرق مستدامة ومراعية للبيئة، وتعزيز الحصول على خدمات الطاقة المستدامة الحديثة والميسورة التكلفة والتي يعول عليها، وتلاحظ في هذا الصدد مبادرة الأمين العام بشأن الطاقة المستدامة للجميع.

A/66/227 - التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية

إن الجمعية العامة،

وإذ تعيد تأكيد أهمية التعاون الدولي في دعم الجهود التي تبذلها الدول المتضررة من أجل التصدي للكوارث الطبيعية في جميع مراحلها، ولاسيما في مراحل التأهب والتصدي والإنعاش المبكر، وأهمية تعزيز قدرة البلدان المتضررة على التصدي للكوارث،

وإذ تحيط علماً بالتقدم المحرز في إنشاء الإطار العالمي للخدمات المناخية من أجل استحداث وتوفير معلومات وتنبؤات ذات أساس علمي بشأن المناخ لإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ والتكيف مع تقلب المناخ وتغيره، وإذ تتطلع إلى وضعه موضع التنفيذ،

تهيب بالدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية المعنية الأخرى أن تعجل بتنفيذ إطار عمل هيوغو، وتشدد على الترويج لأنشطة التأهب للكوارث وتعزيزها على جميع المستويات، وبخاصة في المناطق المعرضة للخطر، وتشجع تلك الجهات على زيادة التمويل والتعاون فيما يتعلق بأنشطة الحد من أخطار الكوارث، بما في ذلك التأهب للكوارث؛

تقر بأن تغير المناخ العالمي يسهم، في جملة عوامل أخرى، في تدهور البيئة وزيادة حدة الظواهر المناخية الشديدة وتواترها، مما يؤدي إلى تفاقم أخطار الكوارث الطبيعية، وتشجع، في هذا الصدد، الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدول المعنية على القيام، كل وفقاً لولايتها المحددة، بدعم التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ وتعزيز أنظمة الحد من أخطار الكوارث والإنذار المبكر بهدف تقليل الآثار الإنسانية للكوارث الطبيعية إلى أدنى حد ممكن، بسبل منها توفير التكنولوجيا والدعم من أجل بناء القدرات في البلدان النامية؛

تحث أيضاً الدول الأعضاء على أن تحسّن استجابتها لمعلومات الإنذار المبكر من أجل كفالة أن يؤدي ذلك إلى اتخاذ إجراءات مبكرة، وتشجع جميع الجهات صاحبة المصلحة على دعم جهود الدول الأعضاء في هذا الصدد؛

تقرّ بأهمية تطبيق نهج متعدد المخاطر في مجال التأهب للكوارث وتشجيع الدول الأعضاء، آخذة في الاعتبار ظروفها الخاصة، ومنظومة الأمم المتحدة، على مواصلة تطبيق ذلك النهج على أنشطتها في مجال التأهب، بما في ذلك إيلاء الاعتبار الواجب لعوامل منها المخاطر البيئية الثانوية الناشئة عن الحوادث الصناعية والتكنولوجية؛

تشجع على زيادة استخدام تكنولوجيات الاستشعار من بعد الفضائية والأرضية، بما في ذلك ما يوفره برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، وعلى تبادل البيانات الجغرافية لغرض اتقاء الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها وإدارتها، حسب الاقتضاء، وتدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة دعمها لتوطيد قدرة الأمم المتحدة في مجال تسخير المعلومات الجغرافية المستمدة من السواتل لأغراض الإنذار المبكر والتأهب والتصدي والإنعاش المبكر؛

تشجع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على دعم المبادرات الوطنية التي تتصدى للآثار المتباينة التي يحتمل أن تترتب على الكوارث الطبيعية في السكان المتضررين، بطرق من بينها جمع وتحليل البيانات المصنفة على أسس منها الجنس والسن والإعاقة، مستخدمة في ذلك أموراً عدة، منها المعلومات المقدمة من الدول، وعن طريق استحداث أدوات ووسائل وإجراءات من شأنها أن تؤدي إلى تقييم الاحتياجات الأولية في وقت أسرع وبشكل أجدى؛

تهيب بمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني أن تحسن تعميم الأدوات والخدمات لدعم تعزيز الحد من أخطار الكوارث، ولاسيما التأهب لها والإنعاش المبكر منها.

إن الجمعية العامة،

وإذ تشير إلى أن العلوم البحرية، بتحسينها للمعارف من خلال جهود البحث المستمرة وتقييم نتائج الرصد وتطبيق هذه المعارف على الإدارة وصنع القرار، مهمة في القضاء على الفقر والإسهام في الأمن الغذائي والمحافظة على البيئة والموارد البحرية في العالم والمساعدة على فهم الظواهر الطبيعية والتنبؤ بها والتصدي لها وتعزيز التنمية المستدامة للمحيطات والبحار؛

وإذ تكرر الإعراب عن قلقها الشديد إزاء الأضرار التي تلحق حالياً بالبيئة البحرية والتنوع البيولوجي البحري والأضرار التي من المتوقع أن تلحق بهما بفعل تغير المناخ، وإذ تشدد على ضرورة التعجيل بالتصدي لهذه المسألة؛

وإذ تعرب عن قلقها من أن تغير المناخ لا يزال يزيد من حدة ابيضاض المرجان وانتشاره في مختلف أنحاء البحار الاستوائية ويضعف قدرة الشعاب على تحمل تحمض المحيطات، مما يمكن أن يلحق بالكائنات البحرية، وبخاصة المرجانيات، آثاراً سلبية خطيرة لا يمكن تداركها، وعلى تحمل ضغوط أخرى، من بينها الصيد المفرط والتلوث؛

وإذ تكرر الإعراب عن بالغ قلقها إزاء قلة منعة البيئة وهشاشة النظم الإيكولوجية في المناطق القطبية، بما فيها المحيط المتجمد الشمالي وقلنسوته الجليدية، المعرضين على وجه الخصوص للأضرار المتوقع أن يستتبعها تغير المناخ؛

وإذ تسلم بما لعوامات جمع البيانات المتعلقة بالمحيطات التي تنصب وتشغل وفقاً للقانون الدولي من أهمية بالغة في إنقاذ الأرواح عن طريق التنبؤ بهبوب العواصف وبأمواج تسونامي وفي تحسين الإلمام بالطقس والمناخ والنظم الإيكولوجية، وإذ تكرر الإعراب عن بالغ قلقها إزاء الأضرار التي تلحق عن قصد وعن غير قصد بتلك العوامات؛

تقر بأنه يمكن كذلك تحسين السلامة البحرية عن طريق المراقبة الفعالة من قبل دول الموانئ وتقوية الترتيبات الإقليمية وزيادة التنسيق والتعاون فيما بينها وزيادة تبادل المعلومات في قطاعات عدة منها قطاعا السلامة والأمن؛

تشجع دول العلم على اتخاذ تدابير ملائمة كافية للحصول على إقرار من الترتيبات الحكومية الدولية المسؤولة عن تحديد الأداء المرضي لدولة العلم، بما يشمل، حسب الاقتضاء، تحقيق دولة الميناء بشكل مستمر نتائج مرضية لدى فحص الضوابط، أو للمحافظة عليه في حالة حدوث ذلك مسبقاً، بغرض تحسين نوعية النقل البحري وتعزيز تنفيذ دولة العلم للصكوك ذات الصلة بالموضوع في إطار المنظمة البحرية الدولية، وكذلك الغايات والأهداف المتصلة بذلك الواردة في هذا القرار؛

تشدد مرة أخرى على أهمية تنفيذ الجزء الثاني عشر من الاتفاقية لحماية وحفظ البيئة البحرية ومواردها البحرية الحية من التلوث والتدهور المادي، وتهيب بجميع الدول أن تتعاون وأن تتخذ تدابير متسقة مع الاتفاقية، إما بصورة مباشرة أو من خلال المنظمات الدولية المختصة، من أجل حماية البيئة البحرية وحفظها؛

تلاحظ ما قام به الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ من عمل، بما في ذلك النتائج التي خلص إليها بشأن تحمض المحيطات، وتشجع في هذا الصدد الدول والمنظمات الدولية المختصة وغيرها من المؤسسات المعنية على القيام بصورة عاجلة، منفردة ومجتمعة، لمواصلة البحوث بشأن تحمض المحيطات، وبخاصة برامج المراقبة والقياس.

تشجع الدول على القيام، منفردة أو بالتعاون مع المنظمات والهيئات الدولية المعنية، بتعزيز أنشطتها العلمية لكفالة فهم آثار تغير المناخ على البيئة البحرية والتنوع البيولوجي البحري بشكل أفضل وإيجاد سبل ووسائل للتكيف معها، مع مراعاة النهج التحوطي والنهج المراعية للنظم الإيكولوجية، حسب الاقتضاء؛

تؤكد أهمية زيادة الفهم العلمي للتفاعل بين المحيطات والغلاف الجوي، بطرق منها المشاركة في برامج مراقبة المحيطات ونظم المعلومات الجغرافية، مثل النظام العالمي لمراقبة المحيطات الذي ترعاه اللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمجلس الدولي للعلوم، وبخاصة نظراً لدورها في مراقبة تغير المناخ وتقلباته والتنبؤ بها في إقامة نظم الإنذار بأمواج تسونامي وتشغيلها؛

تشدد على ضرورة مواصلة الجهود لإيجاد تدابير التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتأهب لها، وبخاصة في أعقاب كوارث أمواج التسونامي الناجمة عن الزلازل، مثل الكارثة التي وقعت في اليابان في 11 آذار/ مارس 2011؛

تحث الدول على اتخاذ الإجراءات الضرورية والتعاون على صعيد المنظمات المعنية، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات والمنظمة الدولية للأرصاد الجوية، للتصدي للأضرار التي تلحق بعوامات جمع البيانات المتعلقة بالمحيطات وفقاً للقانون الدولي، بسبل منها التثقيف والتوعية فيما يتعلق بأهمية تلك العوامات والغرض المراد بها، وتحصين تلك العوامات من هذه الأضرار، وزيادة الإبلاغ عن تلك الأضرار؛

تكرر تأكيد ضرورة تعزيز التقييم العلمي المنتظم لحالة البيئة البحرية من أجل النهوض بالأساس العلمي لتقرير السياسات؛

تقر معايير تعيين الخبراء والمبادئ التوجيهية لحلقات العمل من أجل مساعدة العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية؛

تشير إلى أن العملية المنتظمة، التي أنشئت في إطار الأمم المتحدة، تخضع لمساءلة الجمعية العامة، وأنها عملية حكومية دولية محكومة بالقانون الدولي، بما في ذلك الاتفاقية والصكوك الدولية المنطبقة الأخرى، تأخذ في الاعتبار قرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد؛

تشدد على أن الدورة الأولى للعملية المنتظمة قد بدأت وأن الموعد النهائي لتقديم التقييم المتكامل الأول هو عام 2014؛

تدعو اللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والوكالات المتخصصة المختصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، إلى مواصلة تقديم الدعم التقني والعلمي للعملية المنتظمة؛